

Distr.
GENERAL

S/PRST/1996/49
30 December 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



بيان من رئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٣٧٢٩ لمجلس الأمن، المعقودة في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، بصدد نظر المجلس في البند المعنون "الحالة بين العراق والكويت"، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

"ينوه مجلس الأمن إلى أن اللجنة الخاصة وحكومة العراق قد اتفقتا من قبل على أن تفقد التدمير الانفرادي للأصناف المحظورة هو مجال أساسي للتعجيل بالتحقق من صحة التصريحات العراقية. وفي هذا الصدد، يشجب المجلس رفض العراق السماح للجنة الخاصة بإزالة قرابة ١٣٠ محرك قذائف من العراق لتحليلها من قبل فريق من الخبراء الدوليين تحت إشراف اللجنة الخاصة. وينوه المجلس إلى أن مثل هذا التصرف يعقد من أداء اللجنة الخاصة لولايتها.

"ويؤكد مجلس الأمن مجدداً أن تقديم تعليل كامل لقذائف العراق التي يزيد مداها على ١٥٠ كيلومترا هو شرط أساسي لتمكين اللجنة من الإفادة بأن العراق قد امتثل للشروط الواردة في الجزء جيم من القرار ٦٨٧ (١٩٩١). ويؤيد المجلس تماما اعتزام قيام اللجنة الخاصة باستقصاء وتحليل شاملين في مجال القذائف، سواء بإيفاد أفرقة دولية من الخبراء إلى العراق، أو بفحص الأصناف المعنية في الخارج.

"ويذكر مجلس الأمن حكومة العراق بالتزامها بالامتثال لأحكام القرارات ذات الصلة وبضرورة التعاون التام مع اللجنة الخاصة لتمكينها من الإفادة بأن الشروط الواردة في الجزء جيم من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) قد تم الوفاء بها. وفي هذا الصدد، يؤكد المجلس أن العراق مطالب بالسماح للجنة الخاصة بإزالة محركات القذائف من أراضيها. ويرحب المجلس بأي اقتراح من الدول الأعضاء بوضع مرافقها الوطنية تحت تصرف اللجنة الخاصة تمكينا لها من إجراء التحليل اللازم، متى رأت اللجنة ضرورة لذلك.

"ويؤكد مجلس الأمن مجدداً، بقوة، تأييده التام للجنة الخاصة في أداء ولايتها المقررة بموجب قرارات المجلس ذات الصلة. ويؤكد المجلس مجدداً حق وامتيازات لجنة الأمم المتحدة الخاصة على النحو المنصوص عليه في قراراته السابقة ذات الصلة، وخاصة قراراته ٦٨٧ (١٩٩١) و ٧٠٧ (١٩٩١) و ٧١٥ (١٩٩١)."
